

## العنصر الموضوعي الأول لمحضر التحريات

تعين الشخص المتحرى عنه أي المتهم بارتكاب الجريمة

أول البيانات التي تثبت في محضر التحريات هو البيان الخاص بشخص المتهم المتحرى عنه ويشير

هذا العنصر تساؤل مبدئي هو محور وأساس محضر التحريات :

## العنصر الموضوعي الثالث لمحضر التحريات

بيان محرر محضر التحريات الصلة بين الشخص المتحري عنه والجريمة الجاري جمع

### التحريات بشأنها

الأستاذ الزميل ...

التحري هو بحث عن الجريمة وبحث عن مرتكبها . فيجب على القائم بالتحري أن يحدد العلاقة القائمة بين الجريمة المرتكبة - المتحري عنها - وبين شخص المتحري عنه . ضرورة ذلك أن إدراج اسم شخص بمحضر تحريات قد يؤدي إما إلى صدور إذن من النيابة العامة بتفتيشه وتفتيش مسكنه وأما إلى اعتماد التحريات كأحد عناصر الإثبات الجنائي ضد المتحري عنه للقضاء بالإدانة ، لذا يلتزم القائم بالتحري بأن يبين ويوضح ويحدد العلاقة القائمة بين الجريمة التي وقعت ، وبين الشخص المتحري عنه ( المتهم ) ، وأساس العلاقة بين الجريمة التي تمت أو تتم وشخص المتحري عنه هو ما تجمع ضده ( المتحري عنه ) من إمارات وقرائن وشبهات مقبولة تفيد علاقته بالجريمة ، فالتحريات تسند الجريمة إلى شخص المتحري عنه - هذا الإسناد - قوامة الدلائل والإمارات التي توافرت لدي القائم بالتحري ، والثابت أن بيان الصلة بين الشخص المتحري عنه والجريمة التي وقعت أحد أهم العناصر الموضوعية لمحضر التحريات - مرد هذه الأهمية .

أولاً :- أن الجهة المنوط بها إصدار الأذن بالتفتيش كأحد إجراءات التحقيق الابتدائي لا بد أن تثبت من توافر هذه العلاقة لكي تصدر أذنها بالتفتيش وإلا كان مجرد وقوع جريمة مبررا للقبض والتفتيش دون ضوابط وحدود .

ثانياً :- أن التحريات كأحد عناصر الإثبات الجنائي ينبغي أن تتصف بصفات الدليل الجنائي الصحيح وأهمها الجزم واليقين ولا اقل وأدنى من أن تحدد التحريات الصلة القائمة بين الجريمة وشخص المتحري عنه .

الأستاذ الزميل ... خلاصة ما سبق قبل دراستك لمحضر التحريات الخاص بقضيته

إن محضر التحريات يجب أن يتضمن الإجابة على سؤال هام يتعلق بالآتي .

أولاً :- هل تتوافر علاقة بين الجريمة المرتكبة وشخص المتحرى عنه ٢٠٠٠ ؟

ثانياً :- مدى هذه العلاقة ، انفراد بارتكاب الجريمة أم مجرد المساهمة فيها ؟

ثالثاً :- ما هي القرائن والدلائل والإمارات التي تؤكد هذه العلاقة بين الجريمة

والشخص المعني بالتحري ٢٠٠٠ ؟

الصلة بين الشخص المتحرى عنه ( المتهم ) والجريمة التي يجري جمع التحريات عنها

مجموعة المبادئ والأسس التي أرساها قضاء النقض ودوائر محاكم الجنايات المختلفة

#### المبدأ الأول

بيان الصلة بين الجريمة المرتكبة وشخص المعني بالتحريات أحد أهم العناصر الموضوعية لمحضر التحريات ، أساس الصلة بين الجريمة المرتكبة وشخص المعني بالتحريات ما توافر في حقه من إمارات وقرائن وشبهات مقبولة تفيد صلته بالجريمة المرتكبة .

الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو أحد إجراءات التحقيق ولا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وان هناك من الدلائل والإمارات والقرائن ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية.

□ الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٦١ ق ١٩٩٣/١/١٩ □

#### المبدأ الثاني

الحرية الشخصية مصونة لا تمس وللمساكن حرمة - انتفاء القرائن والإمارات ينبئ عن انعدام الصلة بين الجريمة الواقعة والشخص المتحرى عنه .

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريره النيابة العامة أو نأذن به هو ان يكون رجل

الضبط القضائي - قد علم من استدلالاته أن جريمة معينه قد وقعت من شخص معين وان يكون هناك من الدلائل الكافية والإمارات ما يبرر تعرض التحقيق لحرите أو لحرمة مسكنه.

□ الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٦ □

#### المبدأ الثالث

التزام محكمة الموضوع بالتعرض أو لا للتحري وعناصره ومنها مدي توافر الإمارات والدلائل ضد المتحري عنه . فإذا انتفت هذه الإمارات والدلائل لا يجوز إصدار الأذن بالتفتيش وبالتالي يبطل الأذن لبطلان محضر التحريات كعمل قانوني .

لا يصح أن يتخذ ضبط المخدر دليل على جدية التحريات السابقة على الأذن فيتعين على محكمة الموضوع أن تبحث عناصر التحري السابقة أولاً ومنها توافر الدلائل والإمارات ضد المتحري عنه وان تقول كلمتها في كفايتها وجديتها ببيان الصلة القائمة بين شخص المتحري عنه والجريمة المرتكبة.

□ الطعن رقم ٣٤٠٣ لسنة ٦٢ جلسة ١٩٩٤/٤/١٩ □

#### المبدأ الرابع

التحري عمل قانوني ذي عناصر موضوعية وشكلية ، يجب على المحكمة أن تقسطة حقه في البحث عن اكتمال وتوافر هذه العناصر وهو عمل سابق على صدور الأذن وتنفيذه

الأصل في القانون أن الأذن بالتفتيش هو أحد إجراءات التحقيق ولا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وان هناك من الدلائل والإمارات والقرائن ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرите الشخصية.

□ الطعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٦١ ق ١٩٩٣/١/١٩ □

## تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنايات

الدفع بعدم جدية التحريات لانتفاء الصلة الضرورية بين الجريمة المرتكبة وشخص المتحرى عنه ( المتهم )

وحيث انه وعن الدفع المبدي بعدم جدية التحريات لانتفاء الصلة الضرورية بين الجريمة المرتكبة وشخص المتحرى عنه - المتهم - فهو دفع صحيح وسديد إذ الثابت فى قضاء هذه المحكمة أن التحري عمل قانوني سابق على غيره من الإجراءات والأعمال القانونية وانه يشترط لصحته أن تتوافر ضد المتحرى عنه من الدلائل والإمارات والقرائن ما يحمل جهة التحقيق على إصدار أذنها بالتفتيش وهو ما يطلق عليه ويعبر عنه بالإسناد أما وقد خلا محضر التحريات من ذلك وكذا تحقيقات النيابة العامة فان المتحرى عنه يكون أجنبيا عن الجريمة.

□ الجناية رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٩٩٦ شبرا الخيمة رقم على ٢٨١٤ لسنة ٩٦ جلسة ٩٦/١١/٤ □

## تطبيقات قضائية قضاء محاكم الجنايات

انتفاء القرائن والإمارات ضد المتحرى عنه تجعله أجنبيا عن الجريمة وبالتالي لا يصح اتخاذ أي إجراءات ضده ويعني بذلك التفتيش.

دور النيابة العامة فى تقدير توافر هذه الدلائل والإمارات والقرائن لإمكان إصدار أذنها بتفتيش المتحرى عنه .

دور محكمة الموضوع فى بحث توافر هذه المبررات ( الإمارات - القرائن ) للتقرير بصحة التحري كعمل قانوني سابق على أي إجراءات أخرى.

التحريات عمل قانوني مستقل سابق على غيره من الإجراءات.

وحيث انه وعن الدفع ببطلان محضر التحريات وببطلان أذن النيابة العامة بالتفتيش لانتفاء الدلائل والإمارات الكافية التي تفيد صله المتهم المتحرى عنه بالجريمة المرتكبة فهو دفع سديد

وفى محلة إذ أن مأمور -القائم بالتحري- الضبط القضائي القائم بالتحري لم يورد بمحضر تحرياته ولا بأقواله بمحضر تحقيقات النيابة العامة ما يفيد قطعاً نسبة الجريمة لشخص المتحرى عنه.

□ الجناية ٤٩٢٢ لسنة ٩٢ جنایات شبین القناطر برقم کلی ٤٩٠١ لسنة ٩٢ کلی بنها جلسة

□ ١٩٩٢/٣/٤

## العنصر الموضوعي الثاني لمحضر التحريات

### بيان الجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها

الأستاذ الزميل ...

غاية التحري كشف المستور ومعرفة الحقيقة ، لذا يعد البيان الخاص بماهية الجريمة الجاري التحري بشأنها أحد أهم العناصر الموضوعية لمحضر التحريات والتي يلتزم مأمور الضبط القضائي ببيانها وبدقة ، فيجب على القائم بالتحري أن يبين بمحضر تحرياته ماهية النشاط المادي المؤتم المكون للجريمة الصادرة عن المعني بالتحريات أي ( المتهم ) ويلزم أن يحدد مأمور الضبط القضائي ماهية هذا النشاط على وجه الدقة ، فلا يكفى ولا يصح إطلاق القول بأن المعني بالتحريات ( المتهم ) ارتكب جريمة دون بيان ماهيتها وطبيعتها ، كأن يذكر القائم بالتحري أن المعني بالتحريات ( المتهم ) يتجر في المواد المخدرة أو السامة ، بل يتحتم عليه قانوناً أن يحدد ماهية تلك المادة السامة محل الاتجار أو التعاطي ، فعلى القائم بالتحري أن يبين بمحضر تحرياته ماهية السلوك الذي صدر عن المتحري عنه وشكل جريمة ، وبقدر دقة القائم بالتحري في بيان ما صدر من سلوك عن التحريات عنه بقدر ما توصف تحرياته بالدقة . وخطورة محضر التحريات وخطورة ما يترتب عليه من أثار تحتم على القائم بالتحري أن يكون دقيقاً وأميناً وان يكون محضره محاكاة للواقع .

بيان الجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها وأثره على التحريات كمقدمة منطقية و شرط قانوني لصحة الأذن الصادر عن النيابة العامة بالتفتيش

الثابت انه لا تفتيش دون تحريات جديـة ودقيقه ٠٠٠ أساس ذلك لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ) .

□ المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية □

وعلى حد تعبير محكمة النقض " إن التحريات إحدى الإجراءات اللازمة والضرورية قبل إجراء

التفتيش على اعتبار إنها تؤدي إلى الكشف عن النقاب والوقوف على الحقيقة لإمكان إجراء التفتيش إذ بدون تحقيق ذلك يكون التفتيش قد فقد إحدى الأركان التي أوجب المشروع توافرها.

□ الطعن رقم ١٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ □

صحة قرار النيابة بالأذن بالتفتيش رهين بدقة التحريات .

بقدر دقة التحريات بقدر ما يكون قرار النيابة العامة بالتفتيش سليم قانوناً وأساس دقة التحريات دقه ما أوردت مأمور الضبط القضائي القائم بالتحري عن السلوك المؤتم قانوناً بصورة تجعل النيابة العامة مقتنعة بوقوع سلوك مؤتم مكون لجريمة بأركانها المتطلبة قانوناً فالتفتيش لا يجوز قانوناً إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة المتحرى عنها .

الأستاذ الزميل ...

بيان الجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها وأثره على محضر التحريات كأحد عناصر الإثبات الجنائي ...

التحريات أحد عناصر الإثبات الجنائي ، فهي قرينة قضائية للقاضي أن يعزز بها الأدلة المتوافرة لديه للقضاء بالإدانة ، ومحضر التحريات على هذا النحو يجب أن يتضمن وصف دقيق للجريمة التي تحري عنها مأمور الضبط ، فيجب أن يحدد مأمور الضبط القضائي الواقعة أو الوقائع التي تحري عنها على وجه الإلمام الدقيق ليتمكن قاضي الموضوع من مراقبة مدي جديتها ، فلا يكفي ولا يصح قانوناً إطلاق القول بوقوع جريمة بل يلزم أن يبين مأمور الضبط القضائي ماهية الواقعة بتفاصيلها وعناصرها ومكوناتها إلا أن الأمر لا يعني أن يلتزم القائم بالتحري ببيان الوصف القانوني للجريمة فذلك صلب اختصاص جهة إصدار الأذن - النيابة العامة - وقد ارسى قضاء محكمة النقض ما يعد بمثابة القواعد او المبادئ في هذا الخصوص.

المبدأ الأول

إغفال مأمور الضبط القضائي تحديد ماهية النشاط المؤتم ينبئ عن عدم جدية التحريات لذا

يلتزم القائم بالتحري ببيان ماهية الواقعة المتحري عنها على وجه ينبئ عما تحويه من جريمة .

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلًا في سبب قضائه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الأذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسوية إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئاً عن ذلك في محضره مكتفياً بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه أديسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبوتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٧٤ ق جلسة ٧ / ٣ / ٢٠٠٤ - لم ينشر □

□ ذات المبدأ - الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

## المبدأ الثاني

التزام مأمور الضبط القضائي ببيان ماهية النشاط المؤثم تحديداً اختلاف نوع المادة المخدرة المضبوطة عما ورد بمحضر التحريات ينبني عن عدم جدية التحريات - التحري هو محاكاة للواقع من حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم تمسك ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف المادة المخدرة المضبوطة - حشيش - عن المادة الثابتة بنوعها بمحضر التحريات إذ الثابت قانوناً أن التحري هو تنقيب عن جريمة ارتكبت أو ترتكب فهي ثابتة واقعا بنوعها.

□ الطعن رقم ٩٣٢٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٩٥ □

## المبدأ الثالث

تقدير النيابة العامة لجدية التحريات يجب أن يستند إلى أساس موضوعي قوامه مدي دقة القائم بالتحري في الإلمام بعناصر الجريمة محل التحري- تقدير محكمة الموضوع لجدية التحريات يجب أن يستند إلى أساس موضوعي قوامه مدي دقة القائم بالتحري في الإلمام بماديات الفعل المؤثم جنائي - إطلاق القول بحصول جريمة دون بيان ماهيتها وكيفية وقوعها لا يصح معه القول بجدية التحري

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلًا في تسبب قضاؤه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الأذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئًا عن ذلك في محضره مكتفيا بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه أديسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

## تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنايات

محضر التحريات محاكاة لواقع الجريمة لا يزيد ولا ينقص . عدم دقة بيان الجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها ينبئ عن عدم جدية التحري.

وحيث انه وعن الدفع المبدي ببطلان الأذن الصادر بالتفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف

المادة المخدرة المضبوطة عما أثبتته القائم بالتحري بمحضرة فانه دفع سديد وفي محلة إذ الثابت أن التحري الصحيح قانونا هو محاكاة للواقع لا ينقص ولا يزيد والثابت من محضر التحريات المحرر بمعرفة الرائد ..... أن المدعو ..... المقيم ..... يحوز كمية من المخدرات بقصد الاتجار فيها "مخدر الحشيش" حال أن محضر الضبط المحرر بمعرفة نفس الضابط ثابت به أن المادة المشتبه أن تكون مخدرة تشبه مخدر الأفيون وأكد تقرير المعمل الكيميائي ذلك فانه لا خلاف أن التحريات تكون غير جدية ومن ثم تبطل ويبطل الأذن الصادر بالتفتيش استنادا إليها) .

□ الجناية ٤٩٢ لسنة ٩٥ جنایات الأربعین رقم کلي ٣٩١ لسنة ٩٥ کلي السويس جلسة ٤/٤/١٩٩٦ □

#### تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنایات

بيان الجريمة محل التحري يستوجب من القائم بالتحري بيان الواقعة المؤتمة المشكلة للجريمة وحيث أنه عن الدفع المبدي بعدم جدية التحريات فإنه دفع صحيح وفي محلة إذا الثابت من محضر التحريات الذي أمرت النيابة العامة بإجرائه حول الواقعة - سرقة بإكراه - انه ورد على واقعة خلاف الواقعة المبلغ عنها - محل تحقيق النيابة العامة - وإنها وان كانت من ذات نوع الواقعة المبلغ عنها - إلا إنها لم تتعرض للجريمة التي كانت محل التحقيق ومن ثم فقد وردت على غيرها محله.

□ الجناية رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٩٢ شبرا الخيمة کلي ٩٣٩ لسنة ٩٣ جلسة ٢/١/٩٣ □

#### تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنایات

وحيث أنه عن الدفع المبدي بعدم جدية التحريات فإنه دفع صحيح وفي محلة إذا الثابت من محضر التحريات الذي أمرت النيابة العامة بإجرائه حول الواقعة - سرقة بإكراه - انه ورد على واقعة خلاف الواقعة المبلغ عنها - محل تحقيق النيابة العامة - وإنها وان كانت من ذات نوع الواقعة

المبلغ عنها - إلا إنها لم تتعرض للجريمة التي كانت محل التحقيق ومن ثم فقد وردت على غيرها  
محلّه.

□ من الحكم الصادر في الجناية ٩٤٥ لسنة ١٩٩٢ شبرا الخيمة كلي ٩٣٩ لسنة ٩٣ جلسة  
□٩٣/١/٢

## العنصر الموضوعي الخامس لمحضر التحريات

إثبات محرر محضر التحريات وثوقه بالتحريات وقيامه بالمراقبة

الأستاذ الزميل ...

إثبات محرر محضر التحريات - بمحضر تحرياته - وثوقه بالمعلومات التي نقلها إليه أحد معاونيه من رجال السلطة العامة أو المرشدين السريين أحد العناصر الموضوعية لمحضر التحريات يليها قيامه بالتثبت والتأكد من صحة هذه المعلومات بقيامه بالمراقبة ، فنبأ وقوع جريمة لا يعد في حد ذاته تحري بالمعنى القانوني الصحيح فهو معلومة غير مؤكدة يتلقاها مأمور الضبط القضائي من أحد مصادرة ينبغي أن يثق بمن نقلها أولاً ثم يوالي تحرياته الخاصة ومراقبته للتثبت من صحة ما نقل إليه .

فمأمور الضبط القضائي يلتزم أولاً بإبداء اطمئنانه إلى مصدر المعلومة ثم يتأكد شخصياً من صحة نبأ الجريمة عن طريق قيامه بالمراقبة ، فدور مأمور الضبط القضائي ليس دوراً سلبياً ينحصر في تدوين ما ينقل إليه بل عليه يقع عبء التأكد والتثبت من صحة وقوع جريمة وتوافر الإمارات والقرائن ضد المتهم بارتكابها . ويرى الدكتور قدري عبد الفتاح الشهاوى - انه يمكن تحديد الدور المنوط بمأمور الضبط القضائي في تقييمه لما يصل إليه من معلومات واستدلالات عن الجريمة المدعي وقوعها ، وتقييم ما تجمع ضد مرتكبها من قرائن وإمارات ، ويمكن تلخيص دور مأمور الضبط القضائي وهو بصدد تلقي معلومة وقوع الجريمة إلى عدة نقاط .

أن القانون أجاز لمأمور الضبط القضائي الاستعانة بمعاونين في سبيل أداء واجبه والتزامه بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها .

أن اختيار مأمور الضبط القضائي لمعاونيه يستتبع مسؤوليته عما يقتنع به من معلومات واستدلالات نقلها إليه .

أن مأمور الضبط القضائي - محرر محضر التحريات - ملزم بإبداء ثقته فى مصادرة السرية التي نقلت إليه بناء الجريمة ، وذلك بمحضر تحرياته .

أن ثقة مأمور الضبط القضائي فى مصادرة ومعاونيه لا تعني قعوده عن بذل جهد خاص للتثبت من صحة ما ورد ونقل إليه .

أن معاوني مأمور الضبط القضائي - خاصة المرشدين السريين تظل هويتهم مجهولة لاعتبارات تتعلق بالأمن العام .

أن مأمور الضبط القضائي - على النحو السالف - يعد أول سلطة تقدر جدية الاستدلالات والمعلومات التي تنقل إليه ، والأمر أما اقتناع منه بصحة تلك المعلومات والاستدلالات واطمئنان إلى مصدرها يتبعها قيامه بتحرياته الخاصة وتأييد ذلك بالمراقبة ، وأما صرف النظر عما نقل إليه .

أن قعود مأمور الضبط القضائي عن ممارسة دورة الهام والخطير فى التثبيت من صحة ما نقل إليه واكتفائه بما قام به معا وبنه من شأنه تفرغ التحري من مضمونه وجعله أداة تحكم فى يد معا وبنه ولا يؤدي إلا إلى مزيد من الانحلال وكثير من المتهمين الأبرياء .

وقد ارسى قضاء محكمة النقض ما يعد بمثابة القواعد أو المبادئ فى هذا الخصوص .

## المبدأ الأول

استعانة مأمور الضبط القضائي بمعاونين من غير مأموري الضبط القضائي ( المرشدين السريين - رجال السلطة العامة ) يستوجب ثقته فيهم وأثبات هذه الثقة بصدر محضر التحريات .

من المقرر أن القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه - المتهم - بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التتقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولى إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق

ما تلقاه من معلومات وسعي إلى التثبيت من ذلك بوسائله الخاصة. □ الطعن ٢٣٢٢ لسنة

٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢١ □

## المبدأ الثاني

إثبات مأمور الضبط القضائي ثقته بمعاونه ( من نقل إليه نبأ وقوع الجريمة ) وقيامه بالمراقبة شرطين لصحة التحري كعمل قانوني مستقل وقائم بذاته ، ضرورة التحريات والمراقبة قبل إصدار النيابة العامة لأذنها بالتفتيش .

لا مندوحة أن التحريات أمر ضروري ولازم قبل مباشرة القبض والتفتيش ، فتلقي رجل الشرطة بلاغاً عن جريمة ما لا يسوغ القبض على الأشخاص أو تفتيشهم قبل التثبت من صحة نبأها وهذا بالطبع يحمل في معناه ضرورة إجراء التحريات بشأنها على حقيقتها ثم تسجيل ما أسفرت عنه التحريات وما أيدته المراقبة في محضر يعرض على النيابة العامة للأذن بالتفتيش.

□ نقص ١٩٤٧/٢/٢٤ طعن ٩٢٦ س ١٧ ق ص ٢٩٣ ق ٣٣ □

## تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنايات

ليست التحريات ما يتلقاه مأمور الضبط القضائي من معلومات واستدلالات عن الجريمة ومرتكبها بل الجهد المبذول من مأمور الضبط القضائي للتأكد من صحة هذه المعلومات والاستدلالات ، أقول مأمور الضبط القضائي - القائم بالتحري - بتحقيقات النيابة العامة تبين الإجراءات التي قام بها شخصياً للتأكد والتثبيت من صحة ما نقل إليه.

لما كان الثابت من محضر الضبط المؤرخ د/د/ دد م أن ضابط الواقعة قرر بأن مصدره السري اتصل به وبلغه بشراء المتهم كميته من المخدرات من منطقة الباطنية وأعطاه أوصاف المتهم كاملة فانقل الضابط ولم يعرف المتهم إلا من خلال الأوصاف التي نقلها إليه المرشد السري مما مؤداه ولا ريب أن الضبط لم يكن يعرف المتهم وأنه له يجر أي تحريات بشأنه ليتأكد من صحة المعلومات التي وصلته في خصوصه ومن ثم فإنه لم يجر أي تحريات جدية ويكون الأذن الصادر

بناء على هذه التحريات الغير جدية أذن باطل تهدر المحكمة الدليل الذي كشف عن تنفيذه.

□ الجناية رقم ٥١٥ لسنة ٩٠ الدرب الأحمر برقم كلي ٥٠٩ كلي غرب القاهرة جلسة ١/٣/١٩٩٠ □

### تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنايات

دور مأمور الضبط القضائي في تقييم ما يصل إلى عمله من معلومات واستدلالات عن الجريمة وفعالها .

دور مأمور الضبط القضائي - القائم بالتحري - في التثبيت من صحة ما نقل إليه

دور النيابة العامة في تقدير جدية التحريات باستبيان مدي ثقة القائم بالتحري في مصدره السري وقيامه بالمراقبة.

من المستقر في قضاء هذه المحكمة أن التحريات أمر ضروري ولازم قبل مباشرة القبض والتفتيش ، فتلقي رجل الشرطة بلاغا عن جريمة ما لا يسوغ له القبض على الأشخاص أو تفتيشهم قبل التثبت من صحة نبأها ما يحتم إجراء تحريات بشأنها على حقيقتها ثم تسجيل ما أسفرت عنه التحريات وما أيديه المراقبة في محضر يعرض على النيابة العامة للأذن بالتفتيش وكان الثابت من محضر الضبط ان القائم بالضبط لم يتعرف على المتهم إلا من خلال الأوصاف التي نلقاها إليه مصدره السري بما يعني ان القائم بالتحري لم يبذل جهدا من جانبية للتثبت والتأكد من صحة ما نقل إليه.

□ الجناية ١٥٢٤ لسنة ٩٤ بنها - برقم كلي ١٥٠٢ لسمه ١٩٩٥ جلسة ٢٤/٢/١٩٩٥ □

## العنصر الموضوعي الرابع لمحضر التحريات

بيان أسم القائم بالتحري ووظيفة

الأستاذ الزميل :

بيان اسم من قام بإجراء التحريات ووظيفته أحد العناصر الموضوعية الهامة والجوهرية لمحضر التحريات ، مرد هذه الأهمية ضرورة تحديد الاختصاص المكاني والنوعي للقائم بالتحريات وكذا لإمكان الرجوع إليه ، والواقع أن بيان أسم القائم بالتحري ووظيفة يثير مشكلة عملية وقانونية هامة وخطيرة تتعلق بحق مأمور الضبط القضائي فى الاستعانة بغيره من غير مأموري الضبط القضائي فى القيام بإجراء التحريات.

أولاً :- مأمور الضبط القضائي هو المنوط به أساساً إجراء التحريات.

ورد النص على التزام مأمور الضبط القضائي بإجراء التحريات بالمادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - الفصل الأول من الباب الثاني .

( يقوم مأمور والضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبها وجمع الاستدلالات التى تلزم التحقيق فى الدعوى )

ومرد إسناد التحري إلى مأموري الضبط القضائي خطورة التحري كأجراء ماس بالحرية العامة وخطورة الآثار التي تترتب عليه سواء كشرط لصدور الأذن بالتفتيش أو كأحد عناصر الإثبات الجنائي.

والواضح من سياق نص المادة ٢١ أن المخاطبين بالنص هم مأموري الضبط القضائي دون غيرهم أما حق مأموري الضبط القضائي فى الاستعانة بغيرهم من غير مأموري الضبط القضائي فقد ورد بسياق المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فيلزم دائماً أن يتولى أمر التحري أحد مأموري الضبط القضائي والواقع العملي يؤكد حتمية ذلك إذ أن محاضر التحريات سواء ما كان

بقصد استصدار إذن من النيابة العامة بالتفتيش أو كأحد عناصر الإثبات الجنائي - تحرر وتدوين بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي وينحصر دور مساعدي ومعاوني مأموري الضبط القضائي في الامتداد بالمعلومات والعللة في نظرنا من ارتباط التحريات بأحد مأموري الضبط القضائي هو ضمان نزاهتها وجديتها.

ثانياً :- سلطة مأمور الضبط القضائي في الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشد بين السريين .  
إجراء التحريات - وكما سلف - إلزام قانوني على عاتق مأموري الضبط القضائي . لكن القيام بأعباء هذا الالتزام توجب استعانة مأموري الضبط بغيرهم .

والتساؤل ٥٠٠ هل ما يقوم به معاوني مأمور الضبط القضائي يعد تحريات بالمعنى القانوني الدقيق ٥٠٠ ؟

المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ألزمت مرؤسى الضبط القضائي بعدة التزامات هي:-

١- الحصول على الإيضاحات .

٢- إجراء المعاينات .

٣- اتخاذ الوسائل التحفظية للحفاظ على أدلة الجريمة .

٤- إثبات جميع الإجراءات وتدوينها .

٥- سماع الشهود .

٦- الاستعانة بالخبراء .

٧- إرسال جميع التحريات إلى النيابة العامة .

ولا جدال أن تلك الالتزامات هي بعينها الملقاة على عاتق مأموري الضبط القضائي - والفارق - أن قيام الفئات المعاونة لمأموري الضبط بالتزاماتها السابقة لا يعني قعود مأمور الضبط وانحصار دوره في مجرد تدوين محضر التحريات مهر بتوقعه بل أن إجراء التحريات اختصاص أصيل

لمأمور الضبط القضائي أما الأعمال الملقاة قانوناً على عاتق مرؤسى الضبط القضائي ماهية إلا  
معاونه لمأمور الضبط القضائي فى أداء دورهم ، بل يتحتم ان يبذل مأمور الضبط القضائي جهداً  
خاصاً سواء نفسه - وهو الغالب - أو بواسطة غيره من مأموري الضبط القضائي للوقوف على  
حقيقة الأمر .

وقد ارسى قضاء محكمة النقض ما يعد بمثابة القواعد او المبادئ في هذا الخصوص .

### المبدأ الأول

البحث عن الجرائم ومرتكبيها التزام قانوني على عاتق مأموري الضبط القضائي مصدره  
نصوص قانون الإجراءات الجنائية وقانون هيئة الشرطة .

تحليل التحري إلى وحدتين أساسيتين أو مرحلتين متلازمتين .

المرحلة الأولى :- ويتولاها مأمور الضبط القضائي بنفسه أو بواسطة أحد معاونيه من رجال  
السلطة العامة أو المرشدين السرين .

المرحلة الثانية :- ويتولاها مأمور الضبط القضائي بنفسه ودون غيره - وجوهر المرحلة الأولى جمع  
المعلومات والاستدلالات والإمارات والقرائن التي تقيّد وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، وجوهر  
المرحلة الثانية التثبت من صحة هذه المعلومات والاستدلالات والقرائن بمراقبة المتحرى عنه ،  
ويمكننا القول أن القانون لا يسبغ على التحريات أهمية إلا ثقة فيمن قام بها وبالأدق ثقة في أن من  
تسبب إليه أحد مأموري الضبط القضائي .

من المقرر أن القانون لا يوجب حتماً أن يتولى أحد مأموري الضبط القضائي بنفسه التحريات  
والأبحاث إلا أنه يلزم أن يكون قد اقتنع بصحة ما نقل إليه وبصدق ما تلقته وسعي حثيثاً إلى  
التثبت من ذلك بنفسه وبطرفه الخاصة .

□ الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٣ ف جلسة ٢١/٢/١٩٨٤ □

## المبدأ الثاني

التحريات مقصود بها الجهد الذي قام به مأمور الضبط القضائي بنفسه - في سبيل تأكيد صحة المعلومات التي تلقاها ما يتلقاه مأمور الضبط القضائي من معاونيه ومساعديه مجرد معلومات وما يقوم به من جهد للثبوت من صحة ذلك هو التحريات المقصودة قانوناً.

لا يوجب القانون أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحري عنه بل له أن يستعين فيما يجربه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إعلانه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام انه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات وتحري الدقة في ذلك بوسائله الخاصة.

□ الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ □

### تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنايات

المرشد السري مصدر معزي للمعلومات - وما يقوم به ليس تحريات.

انحصار دور المرشد السري في البحث والتنقيب والإبلاغ .

التزام مأمور الضبط القضائي بالسعي للتأكد من صحة تلك المعلومات بالمراقبة وغيرها .

اكتفاء مأمور الضبط القضائي في تحرير محضر التحريات بما نقل إليه من معلومات دون السعي من جانبه لتأكد صحة هذه المعلومات بعدم التحري كعمل قانوني لغياب شخصي القائم به.

لما كان الثابت من محضر الضبط المؤرخ د/د/د دددم أن الضابط محرر المحضر - قرر بأن مصدره السري اتصل به وابلغه بشراء المتهم كمية في المخدرات من منطقة الباطنية وأعطاه أوصاف المتهم كاملة وانتقل الضابط ولم يعرف المتهم إلا من خلال الأوصاف التي نقلها إليه المرشد السري مما مؤداه ولا ريب أن الضابط لم يكن يعرف المتهم وانه لم يجر أي تحريات بشأنه

لتأكيد صحة المعلومات التي وصلته في خصوصه ومن ثم فإنه لم يجر أي تحريات فيكون الأذن الصادر بناء على هذه التحريات الغير جديده أذن باطل تهدر المحكمة الدليل الذي كشف عن تنفيذه .

□ الجناية رقم ٥١٥ لسنة ١٩٩٠ الدرب الأحمر رقم على ٥٠٩ كلي القاهرة جلسة ١/٣/١٩٩٠ □

#### تطبيقات قضائية لقضاء محاكم الجنايات

التزام مأمور الضبط القضائي بالتثبت من صحة المعلومات التي تلقاها من مصادر السرية .  
اكتفاء مأمور الضبط القضائي بتدوين المعلومات التي وردت إليه دونما جهد منه للتأكد منها يبطل محضر التحري .

لما كان الثابت من محضر التحريات المؤرخ د/د / دددم ومحضر الضبط المؤرخ د/د / دددم أن الضابط محرر محضر التحريات والقائم بتنفيذ الأذن أورد بمحضر تحرياته أن أحد مصادرة السرية ابلغه باحتفاظ المتهم بكمية من المخدرات بقصد الاتجار وانه يجوز سلاحاً نارياً بقصد حماية تجارته الغير مشروعة فأستصدر الأذن بناء على ذلك . ولم يورد بمحضره ما يدل على قيامه بالتثبت من صحة هذه المعلومات فأذنت له النيابة بالتفتيش ومن ثم فإنه لم يجر ثمة تحريات ويكون الأذن قد صدر بناء على معلومات غير موثوقه لا تحريات جديده الأمر الذي يبطلها ويهدر الدليل المستمد منها).

□ الجناية رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٩٤ شبرا الخيمة أول - على بنها ١٢٦٥ لسنة ١٩٩٢ جلسة

□ ١٩٩٤/٤/٤ □

## العنصر الموضوعي السادس لمحضر التحريات

إثبات القائم بالتحري ساعة وتاريخ تحرير محضر التحريات

الأستاذ الزميل ...

إثبات محرر محضر التحريات ساعة وتاريخ تحرير محضر التحريات أحد العناصر الموضوعية الهامة والجوهرية لمحضر التحريات ، بل أكثرها خطورة وإثارة للمشاكل فى النواحي العملية. تدوين ساعة وتاريخ محضر التحريات .

أوجب القانون إثبات جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي فى محاضر موقع عليها منه يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها.

( ويجب تثبيت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور والضبط القضائي فى محضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصوله.

□ المادة ٢٤ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

عدم تدوين ساعة وتاريخ محضر التحريات - أثره .

القضاء مستقر على اعتبار القواعد الخاصة بتحرير محضر جمع الاستدلالات مجرد قواعد إرشادية تستهدف توجيه الهيئات القائمة بمباشرة وظائف الاستدلال إلى كيفية أدائها لعملها وبالتالي فإن مخالفة قواعد التدوين وأخطرها تدوين تاريخ محضر التحريات وساعته لا يترتب عليه بطلان محضر التحريات ، فمحضر التحريات وكما سلف ليس عملاً قانونياً شكلياً تطلب القانون كتابته أو تدوينه وان خالف ذلك الواقع العلمي والذي يؤكد حرص القائم بالتحري أو بجمع الاستدلال على تدوين كل ما يقوم به من إجراءات وإثبات ساعة وتاريخ اتخاذ الإجراء .

تدوين تاريخ وساعة تحديد محضر التحريات وأثره على جدية التحريات وعدم جديتها.

إغفال القائم بالتحري تدوين ساعة وتاريخ محضر التحريات وأثره على الدفع بعدم جدية التحريات .

إذا كان القضاء مستقر على اعتبار القواعد الخاصة بتحرير محضر التحريات هي قواعد إرشادية تستهدف توجيه الهيئات القائمة بمباشرة وظائف الاستدلال إلى كيفية أدائها لعملها ولا يترتب على مخالفتها ثمة بطلان إلا أن عدم تدوين القائم بالتحري لتاريخ تحرير محضره وساعته ينبئ دائماً وأبداً عن عدم جدية التحريات وعدم جدية القائم بها - مرد ذلك :

أن تاريخ تحرير محضر التحريات يعد بياناً بديها وأولياً وعلى حد تعبير الدكتور / قديري الشهاوى بياناً افتتاحياً لمحضر التحريات لا يتصور إغفال مأمور الضبط القضائي له إذا ان تاريخ وساعة تحرير محضر التحريات أولى البيانات التي يثبتها مأمور الضبط القضائي بمحضره .

أن التحري التي ليس عملاً لحظياً بل يستغرق قدراً من الزمن قد يطول أو يقصر وتحديد زمن إجراء التحري يستوجب بحكم طبائع الأمور إثبات القائم بالتحري لتاريخ محضر التحري وساعته وما استغرقه التحري من زمن فقد يثبت القائم بالتحري أنه اجري تحريات لمدة شهر والمفروض أن حساب مدة الشهر تبدأ من تاريخ محضر التحري الثابت بصدر المحضر .

أن مدة التحري أحد العناصر الأساسية في تقدير جديته فمأمور الضبط القضائي قد يثبت أن إجراء التحري استغرق شهراً حال أن ما توصل إليه من معلومات تحتاج إلى مدة ( أطوال - أقل ) مما دون الأمر الذي يشكك في جدية هذه التحريات .

وقد قضي :

عدم التزام مأمور الضبط القضائي بتحرير محضر تحريات اكتفاء بما يقرره أمام النيابة العامة حال استصداره الأذن أنه قام بمباشرة التحريات .

ولا يعيب التحريات أن رجل الضبطية القضائية - القائم بالتحري - لم يحضرها بها فالمرجع

لم يستلزم منه ذلك إذ يكفي أن يقرر في التحقيق انه قام بمباشرة تحريات ويدلي بما أسفرت عنه  
إذ أن تقدير أدلة الدعوى من خصائص محكمة الموضوع حسبما تطمئن إليه.

□ الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٨ □